Date: 19 /01/2026 **Refer: 2025/PR/0013**

ترجمة غير رسمية

ألمؤتمر الصحفي للمتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية

عقد مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة مؤتمراً صحفياً في تمام الساعة العاشرة صباحاً يوم الاثنين الموافق 19 يناير 2026، حيث دعى كانغ يي، المدير العام للمكتب الوطني للإحصاء، وفو لينغ هوي، المتحدث الرسمي وكبير الاقتصاديين والمدير العام لإدارة الإحصاءات الشاملة للاقتصاد الوطني التابعة للمكتب الوطني للإحصاء، لتقديم عرض عن أداء الاقتصاد الوطني في عام 2025 والإجابة على أسئلة الصحفيين.

شو شياو لي، مديرة المكتب الصحفي والمتحدثة باسم مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة:

سيداتي وسادتي، صباح الخير! أهلاً بكم في المؤتمر الصحفي لمكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة. نعقد اليوم مؤتمرنا الدوري لإصدار البيانات الاقتصادية. وقد استضفنا السيد كانغ يي، مدير المكتب الوطني للإحصاء، والسيد فو لينغ هوي، المتحدث الرسمي وكبير الاقتصاديين ومدير إدارة الإحصاءات الشاملة للاقتصاد الوطني في المكتب الوطني للإحصاء، لتقديم عرض عن أداء الاقتصاد الوطني في عام 2025 والإجابة على أسئلتكم. والآن، ندعو السيد كانغ يي أولاً لتقديم عرضه.

كانغ يي " صباح الخير، أصدقائي من وسائل الإعلام! يسعدني جدًا المشاركة في هذا المؤتمر الصحفي لمكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة. شكرًا لكم جميعًا على دعمكم المتواصل للعمل الإحصائي. اليوم، حان وقت إصدار البيانات الاقتصادية السنوية. الجميع مهتمون بالتطور الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا خلال العام الماضي. سأقدم لكم أولًا البيانات المتعلقة بأداء الاقتصاد الوطني في عام 2025، ثم سأجيب على أسئلتكم.

لقد اتجه التطور الاقتصادي في عام 2025 نحو آفاق جديدة وأفضل، وتحققت الأهداف المرجوة بنجاح. في عام 2025، وفي ظلّ التغيرات المعقدة التي طرأت على البيئة الاقتصادية المحلية والدولية، وتحت القيادة الرشيدة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بقيادة الرفيق شي جين بينغ، نفّذت جميع المناطق والجهات الحكومية

بدقة قرارات وتوجيهات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة، وعملت بثبات على تطبيق مفهوم التنمية الجديد، وعززت التنمية عالية الجودة، ونسّقت الأوضاع المحلية والدولية، وربطت بين التنمية والأمن، ونفّذت سياسات كلية أكثر فعالية واستباقية، وعمّقت بناء سوق وطنية موحدة. وواصل الاقتصاد الوطني مسيرته تحت الضغط، متجهاً نحو آفاق جديدة وأفضل، محققاً نتائج جديدة في التنمية عالية الجودة، ومنجزاً بنجاح الأهداف والمهام الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك اختتمت الخطة الخمسية الرابعة عشرة بنجاح.

وتشير الحسابات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للصين لهذا العام بلغ 140,187.9 مليار يوان، بزيادة قدرها 5.0% على أساس سنوي بالأسعار الثابتة. حسب القطاعات، بلغت القيمة المضافة للقطاع الأولي 9,334.7 مليار يوان، بزيادة قدرها 3.9%؛ وبلغت القيمة المضافة للقطاع الثانوي 49,965.3 مليار يوان، بزيادة قدرها 4.5%؛ وبلغت القيمة المضافة للقطاع الثالث 80,887.9 مليار يوان، بزيادة قدرها 5.4%. وعلى أساس ربع سنوي، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.4% على أساس سنوي في الربع الأول، و5.2% في الربع الثاني، و4.8% في الربع الثالث، و4.5% في الربع الرابع. وعلى أساس ربع سنوي، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.2% في الربع الرابع.

أولاً: زيادة إنتاج الحبوب ووفرة المحاصيل، ونمو مستقر في قطاع الثروة الحيوانية

بلغ إجمالي إنتاج الحبوب الوطني لهذا العام 714.88 مليون طن، بزيادة قدرها 8.38 مليون طن، أي بنسبة 1.2%، مقارنةً بالعام السابق. وبلغ إنتاج الحبوب الصيفية 149.75 مليون طن، بانخفاض قدره 0.1%؛ بينما بلغ إنتاج الأرز المبكر 28.51 مليون طن، بزيادة قدرها 1.2%؛ وبلغ إنتاج الحبوب الخريفية 536.62 مليون طن، بزيادة قدرها 1.5%. أما على مستوى الأصناف، فقد بلغ إنتاج القمح 140.07 مليون طن، دون تغيير يُذكر؛ وبلغ إنتاج الذرة 301.24 مليون طن، بزيادة قدرها 2.1%؛ وبلغ إنتاج الأرز 209.04 مليون طن، بزيادة قدرها 0.7%؛ وبلغ إنتاج فول الصويا 20.91 مليون طن، بزيادة قدرها 1.3%. بلغ إجمالي إنتاج لحوم الخنزير والبقر والضأن والدواجن لهذا العام 100.72 مليون طن، بزيادة قدرها 4.2% عن العام السابق، متجاوزًا حاجز 100 مليون طن لأول مرة. وبلغ إنتاج لحوم الخنزير 59.38 مليون طن، بزيادة قدرها 4.1%؛ بينما بلغ إنتاج لحوم البقر 8.01 مليون طن، بزيادة قدرها 2.8%؛ أما إنتاج لحوم الضأن فبلغ 4.96 مليون طن، بانخفاض قدره 4.2%؛ في حين بلغ إنتاج لحوم الدواجن 28.37 مليون طن، بزيادة قدرها 6.7%. وبلغ إنتاج الحليب 40.91 مليون طن، بزيادة قدرها 0.3%؛ بينما بلغ إنتاج بيض الدواجن 34.98 مليون طن، بانخفاض قدره 2.5%. أما إجمالي عدد الخنازير المذبوحة على مدار العام فبلغ 719.73 مليون خنزير، بزيادة قدرها 2.4%. بلغ عدد الخنازير في المزارع بنهاية العام 429.67 مليون خنزير، بزيادة قدرها 0.5%.

ثانيًا، شهد الإنتاج الصناعي نموًا سريعًا، لا سيما في قطاعي تصنيع المعدات والتصنيع عالي التقنية.

ارتفعت القيمة المضافة الإجمالية للمؤسسات الصناعية التي تتجاوز الحجم المحدد على مستوى البلاد بنسبة 5.9% على أساس سنوي. وبحسب القطاعات الرئيسية، ارتفعت القيمة المضافة لقطاع التعدين بنسبة 5.6%، وقطاع التصنيع بنسبة 6.4%، وقطاع إنتاج وتوزيع الكهرباء والتدفئة والغاز والمياه بنسبة 2.3%. كما ارتفعت القيمة المضافة لتصنيع المعدات بنسبة 9.2%، والقيمة المضافة للتصنيع عالي التقنية بنسبة 9.4%، بمعدلات نمو أعلى بمقدار 3.3 و3.5 نقطة مئوية على التوالي من معدل نمو المؤسسات الصناعية التي تتجاوز الحجم المحدد. أما بحسب النوع الاقتصادي، فقد ارتفعت القيمة المضافة للشركات القابضة المملوكة للدولة بنسبة 4.6%، والشركات المساهمة بنسبة 6.3%، والشركات ذات الاستثمار الأجنبي والشركات التي استثمرت فيها هونغ كونغ وماكاو وتايوان بنسبة 3.9%. وارتفعت نسبة نمو الشركات الخاصة بنسبة 5.3%. وبحسب فئات المنتجات، زاد إنتاج معدات الطباعة ثلاثية الأبعاد، والروبوتات الصناعية، ومركبات الطاقة الجديدة بنسبة 52.5%، و28.0%، و25.1% على التوالي. وفي ديسمبر، ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التي تتجاوز الحجم المحدد بنسبة 5.2% على أساس سنوي، و0.49% على أساس شهري. وفي ديسمبر أيضًا، بلغ مؤشر مديري المشتريات التصنيعي 50.1%، بزيادة قدرها 0.9 نقطة مئوية عن الشهر السابق؛ بينما بلغ مؤشر توقعات النشاط التجاري 55.5%، بزيادة قدرها 2.4 نقطة مئوية. وخلال الفترة من يناير إلى نوفمبر، بلغ إجمالي أرباح الشركات الصناعية التي تتجاوز الحجم المحدد على مستوى البلاد 6,626.9 مليار يوان، بزيادة سنوية قدرها 0.1%.

ثالثًا: نمو مطرد في قطاع الخدمات، مع تطور قوي للخدمات الحديثة

ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الخدمات بنسبة 5.4% على أساس سنوي. وبالتحديد، ارتفعت القيمة المضافة لخدمات نقل المعلومات، والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والتأجير وخدمات الأعمال، والنقل والتخزين والخدمات البريدية، وتجارة الجملة والتجزئة، وخدمات الإقامة والضيافة بنسب 11.1%، و10.3%، و5.2%، و5.0%، و4.9% على التوالي. وفي ديسمبر، ارتفع مؤشر إنتاج قطاع الخدمات بنسبة 5.0% على أساس سنوي. وبالتحديد، ارتفعت مؤشرات إنتاج خدمات نقل المعلومات، والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والتأجير وخدمات الأعمال، والقطاع المالي بنسب 14.8%، و11.3%، و6.5% على التوالي. وخلال الفترة من يناير إلى نوفمبر، ارتفعت الإيرادات التشغيلية لشركات الخدمات التي تتجاوز الحجم المحدد بنسبة 7.8% على أساس سنوي. في ديسمبر، بلغ مؤشر نشاط قطاع الخدمات 49.7%، بزيادة قدرها 0.2 نقطة مئوية عن الشهر السابق؛ بينما بلغ مؤشر توقعات نشاط قطاع الخدمات 56.4%، بزيادة قدرها 0.5 نقطة مئوية. وقد تجاوزت مؤشرات نشاط قطاعات الاتصالات، والبث الإذاعي والتلفزيوني وخدمات البث عبر الأقمار الصناعية، والخدمات النقدية والمالية، وخدمات سوق رأس المال، نسبة 60.0%، مما يشير إلى مستوى عالٍ من الازدهار.

رابعًا: توسع مبيعات السوق، ونمو سريع في قطاع الخدمات بالتجزئة

بلغ إجمالي مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية 50,120.2 مليار يوان، بزيادة قدرها 3.7% عن العام السابق. وبحسب موقع النشاط التجاري، بلغت مبيعات التجزئة في المناطق الحضرية 43,297.2 مليار يوان، بزيادة قدرها 3.6%؛ وبلغت مبيعات التجزئة في المناطق الريفية 6,823 مليار يوان، بزيادة قدرها 4.1%. وبحسب نوع الاستهلاك، بلغت مبيعات التجزئة للسلع 44,322 مليار يوان، بزيادة قدرها 3.8%. بلغت إيرادات قطاع المطاعم 5,798.2 مليار يوان، بزيادة قدرها 3.2%. وشهدت مبيعات السلع الأساسية وبعض السلع المُحسّنة نموًا ملحوظًا. كما ارتفعت مبيعات التجزئة لمعدات الاتصالات، واللوازم الثقافية والمكتبية، والسلع الرياضية والترفيهية، والأجهزة المنزلية والمعدات السمعية والبصرية، والحبوب والزيوت والمنتجات الغذائية من قِبل الشركات التي تتجاوز الحجم المُحدد، بنسب 20.9%، و17.3%، و15.7%، و11.0%، و9.3% على التوالي. وبلغت مبيعات التجزئة عبر الإنترنت على المستوى الوطني 15,972.2 مليار يوان، بزيادة قدرها 8.6% عن العام السابق. ومن بينها، بلغت مبيعات التجزئة عبر الإنترنت للسلع المادية 13,092.3 مليار يوان، بزيادة قدرها 5.2%، لتُمثل 26.1% من إجمالي مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية. وفي ديسمبر، ارتفع إجمالي مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية بنسبة 0.9% على أساس سنوي، وانخفض بنسبة 0.12% على أساس شهري. ارتفعت مبيعات التجزئة للخدمات بنسبة 5.5% على أساس سنوي. ومن بينها، شهدت مبيعات التجزئة للخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية، وخدمات الاتصالات والمعلومات، وخدمات الاستشارات والتأجير السياحي، وخدمات النقل نمواً سريعاً.

خامساً: انخفاض الاستثمار في الأصول الثابتة على أساس سنوي، بينما حافظ الاستثمار في قطاع التصنيع على نموه

بلغ إجمالي الاستثمار في الأصول الثابتة على مستوى البلاد (باستثناء الأسر الريفية) 48,518.6 مليار يوان، بانخفاض قدره 3.8% مقارنة بالعام السابق؛ وباستثناء الاستثمار في تطوير العقارات، انخفض الاستثمار الوطني في الأصول الثابتة بنسبة 0.5%. وعلى مستوى القطاعات، انخفض الاستثمار في البنية التحتية بنسبة 2.2%، بينما ارتفع الاستثمار في قطاع التصنيع بنسبة 0.6%، وانخفض الاستثمار في تطوير العقارات بنسبة 17.2%. وبلغت مساحة مبيعات المساكن التجارية المبنية حديثاً على مستوى البلاد 881.01 مليون متر مربع، بانخفاض قدره 8.7%؛ وبلغت قيمة مبيعات المساكن التجارية المبنية حديثاً 8,393.7 مليار يوان، بانخفاض قدره 12.6%. وعلى مستوى الصناعات، ارتفع الاستثمار في الصناعة الأولية بنسبة 2.3%، وارتفع الاستثمار في الصناعة الثانوية بنسبة 2.5%، بينما انخفض الاستثمار في الصناعة الثالثية بنسبة 7.4%. وانخفض الاستثمار الخاص بنسبة 6.4%. باستثناء استثمارات التطوير العقاري، انخفض الاستثمار الخاص بنسبة 1.9%. وفي قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، ارتفع الاستثمار في خدمات المعلومات والطيران والفضاء وتصنيع المعدات بنسبة 28.4% و16.9% على التوالي. وفي ديسمبر، انخفض الاستثمار في الأصول الثابتة (باستثناء الأسر الريفية)

بنسبة 1.13% على أساس شهري.

سادساً: نمو مستقر في واردات وصادرات السلع، وتحسين مستمر لهيكل التجارة

بلغت القيمة الإجمالية لواردات وصادرات السلع خلال العام 45,468.7 مليار يوان، بزيادة قدرها 3.8% عن العام السابق. وبلغت قيمة الصادرات 26,989.2 مليار يوان، بزيادة قدرها 6.1%؛ بينما بلغت قيمة الواردات 18,479.5 مليار يوان، بزيادة قدرها 0.5%. وارتفعت واردات وصادرات الشركات الخاصة بنسبة 7.1%، لتشكل 57.3% من الإجمالي، بزيادة قدرها 1.8 نقطة مئوية عن العام السابق. ارتفعت الواردات والصادرات مع الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق بنسبة 6.3%، لتشكل 51.9% من الإجمالي. كما ارتفعت صادرات المنتجات عالية التقنية بنسبة 13.2%. وفي ديسمبر، بلغ إجمالي قيمة واردات وصادرات السلع 4,263 مليار يوان، بزيادة سنوية قدرها 4.9%. وبلغت قيمة الصادرات 2,535.9 مليار يوان، بزيادة قدرها 5.2%، بينما بلغت قيمة الواردات 1,727.1 مليار يوان، بزيادة قدرها 4.4%.

سابعًا: استقرت أسعار المستهلكين إجمالًا، مع ارتفاع طفيف في مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي.

بقي مؤشر أسعار المستهلكين دون تغيير عن العام السابق. وبحسب الفئات، انخفضت أسعار المواد الغذائية والتبغ والمشروبات الكحولية بنسبة 0.7%؛ وارتفعت أسعار الملابس بنسبة 1.5%؛ وارتفعت أسعار المساكن بنسبة 0.1%؛ وارتفعت أسعار السلع والخدمات المنزلية بنسبة 0.9%؛ وانخفضت أسعار النقل والاتصالات بنسبة 2.6%؛ وارتفعت أسعار التعليم والثقافة والترفيه بنسبة 0.8%؛ وارتفعت أسعار الرعاية الطبية بنسبة 0.8%؛ وارتفعت أسعار السلع والخدمات الأخرى بنسبة 9.3%. وفي فئة المواد الغذائية والتبغ والمشروبات الكحولية، انخفضت أسعار لحم الخنزير بنسبة 6.1%؛ وانخفضت أسعار الخضراوات الطازجة بنسبة 3.9%؛ وانخفضت أسعار الحبوب بنسبة 1.0%؛ وارتفعت أسعار الفاكهة الطازجة بنسبة 1.2%. وباستثناء أسعار المواد الغذائية والطاقة، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 0.7%، أي بزيادة قدرها 0.2 نقطة مئوية عن العام السابق. في ديسمبر، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.8% على أساس سنوي، بزيادة قدرها 0.1 نقطة مئوية عن الشهر السابق، وبنسبة 0.2% على أساس شهري. وانخفض مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 2.6% على أساس سنوي؛ وفي ديسمبر، انخفض بنسبة 1.9% على أساس سنوي، وارتفع بنسبة 0.2% على أساس شهري. وانخفض مؤشر أسعار شراء المنتجين الصناعيين السنوي بنسبة 3.0% على أساس سنوي؛ وفي ديسمبر، انخفض بنسبة 2.1% على أساس سنوي، وارتفع بنسبة 0.4% على أساس شهري.

ثامناً: ظل وضع التوظيف مستقراً بشكل عام، مع بقاء معدل البطالة في المناطق الحضرية مستقراً.

بلغ متوسط معدل البطالة في المناطق الحضرية على المستوى الوطني 5.2% خلال العام. وفي ديسمبر، بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية على المستوى الوطني 5.1%. وبلغ معدل البطالة بين العمال المسجلين المحليين 5.3%. بلغ معدل البطالة بين العمال المهاجرين 4.7%، منها 4.4% بين العمال الزراعيين المهاجرين. أما معدل البطالة في المدن، والذي شمل 31 مدينة رئيسية، فبلغ 5.1%. وبلغ متوسط ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في المؤسسات 48.6 ساعة. وبلغ إجمالي عدد العمال المهاجرين خلال العام 301.15 مليون عامل، بزيادة قدرها 1.42 مليون عامل، أي ما يعادل 0.5%، مقارنةً بالعام السابق. ومن بين هؤلاء، بلغ عدد العمال المهاجرين المحليين 121.09 مليون عامل، بزيادة قدرها 0.1%، بينما بلغ عدد العمال المهاجرين الذين غادروا مدنهم للعمل في مناطق أخرى 180.06 مليون عامل، بزيادة قدرها 0.8%.

تاسعاً: استمرار نمو دخل السكان، مع نمو دخل سكان الريف بوتيرة أسرع من سكان المدن

بلغ متوسط دخل الفرد المتاح على المستوى الوطني 43,377 يوانًا، بزيادة اسمية قدرها 5.0% عن العام السابق، وزيادة حقيقية قدرها 5.0% بعد خصم عوامل الأسعار. وبحسب مكان الإقامة، بلغ متوسط دخل الفرد المتاح لسكان المدن 56,502 يوانًا، بزيادة اسمية قدرها 4.3% عن العام السابق، وزيادة حقيقية قدرها 4.2%؛ بينما بلغ متوسط دخل الفرد المتاح لسكان الريف 24,456 يوانًا، بزيادة اسمية قدرها 5.8% عن العام السابق، وزيادة حقيقية قدرها 6.0%. أما متوسط دخل الفرد المتاح على المستوى الوطني فبلغ 36,231 يوانًا، بزيادة اسمية قدرها 4.4% عن العام السابق. بحسب شرائح الدخل الخمس، بلغ متوسط الدخل المتاح للفرد 10,150

NO.78, JIANGUO ROAD, CHAOYANG DISTRICT, BEIJING, CHINA. CODE: 100025
MOBILE: 0086-13321156685 / 13522929888 TEL: 85800530 FAX: 82841386
info@arabsino.com http://www.arabsino.com

يوانًا لأدنى شريحة دخل، و22,702 يوانًا لشريحة الدخل المتوسط الأدنى، و35,536 يوانًا لشريحة الدخل المتوسط، و55,586 يوانًا لشريحة الدخل المتوسط الأعلى، و103,778 يوانًا لأعلى شريحة دخل. وبلغ متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد على المستوى الوطني خلال العام 29,476 يوانًا، بزيادة اسمية قدرها 4.4% عن العام السابق، وزيادة حقيقية قدرها 4.4% بعد خصم عوامل الأسعار. وبلغت نسبة الإنفاق على الغذاء والتبغ والكحول من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للفرد (معامل إنجل) 29.3%، بانخفاض قدره 0.5 نقطة مئوية عن العام السابق؛ بينما ارتفع الإنفاق على الخدمات بنسبة 4.5%، ليشكل 46.1% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للفرد، دون تغيير عن العام السابق.

عاشراً :انخفاض إجمالي عدد السكان، واستمرار ارتفاع معدل التحضر

في نهاية العام، بلغ عدد سكان البلاد (بما في ذلك سكان 31 مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم وبلدية تابعة مباشرة للحكومة المركزية، والعسكريين العاملين، باستثناء سكان هونغ كونغ وماكاو وتايوان، والأجانب المقيمين في المقاطعات والمناطق ذاتية الحكم والبلديات التابعة مباشرة للحكومة المركزية) 1,404.89 مليون نسمة، بانخفاض قدره 3.39 مليون نسمة عن نهاية العام السابق. وبلغ عدد المواليد خلال العام 7.92 مليون مولود، بمعدل مواليد 5.63 بالألف؛ وبلغ عدد الوفيات 11.31 مليون حالة وفاة، بمعدل وفيات 8.04 بالألف؛ وبلغ معدل النمو السكاني الطبيعي -2.41 بالألف. من حيث التركيبة الجنسية، بلغ عدد الذكور 716.85 مليون نسمة، وعدد الإناث 688.04 مليون نسمة، بنسبة جنسية إجمالية قدرها 104.19 (أنثى = 100). أما من حيث التركيبة العمرية، فقد بلغ عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و59 عامًا 851.36 مليون نسمة، أي ما يعادل 60.6% من إجمالي السكان؛ وبلغ عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا فأكثر 323.38 مليون نسمة، أي ما يعادل 23.0% من إجمالي السكان، منهم 223.65 مليون نسمة تبلغ أعمارهم 65 عامًا فأكثر، أي ما يعادل 15.9% من إجمالي السكان. وفيما يتعلق بالتركيبة الحضرية والريفية، بلغ عدد سكان المدن 953.8 مليون نسمة، بزيادة قدرها 10.3 مليون نسمة عن نهاية العام السابق؛ بينما بلغ عدد سكان الريف 451.09 مليون نسمة، بانخفاض قدره 13.69 مليون نسمة. بلغت نسبة سكان المدن إلى إجمالي سكان البلاد (معدل التحضر) 67.89%، بزيادة قدرها 0.89 نقطة مئوية عن نهاية العام السابق. أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، فقد بلغ متوسط سنوات الدراسة للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و59 عامًا 11.3 سنة، بزيادة قدرها 0.1 سنة عن العام السابق.

بشكل عام، صمد الاقتصاد الوطني في عام 2025 أمام ضغوط متعددة وحافظ على مسار تنموي ثابت وتقدمي، محققاً نتائج جديدة في التنمية عالية الجودة. ومع ذلك، لا بد من الإقرار بأن تأثير التغيرات في البيئة الخارجية قد تعمق، وأن التناقض بين وفرة العرض وضعف الطلب المحلي بات جلياً، وأن العديد من المشكلات القديمة والتحديات الجديدة لا تزال قائمة في التنمية الاقتصادية. في المرحلة التالية، يجب علينا الالتزام بتوجيهات فكر شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد، والتنفيذ الكامل لروح المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني وجلساته العامة اللاحقة، فضلاً عن متطلبات نشر مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي، والتمسك بمبدأ السعي نحو التقدم مع الحفاظ على الاستقرار وتحسين الجودة والكفاءة، وتطبيق سياسات اقتصادية كلية أكثر فعالية واستباقية، ومواصلة توسيع الطلب المحلي وتحسين العرض، وتحسين النمو التدريجي وتنشيط الأصول القائمة، وتطوير قوى إنتاجية جديدة عالية الجودة وفقًا للظروف المحلية، ومواصلة تعزيز بناء سوق وطنية موحدة، وذلك لتحسين جودة الاقتصاد بشكل فعال وتحقيق نمو كمي معقول وضمان بداية جيدة للخطة الخمسية الخامسة عشرة.

شو شياولي: شكرًا لكم مدير كانغ، على هذال التقديم. سنبدأ الآن جلسة الأسئلة والأجوبة. يُرجى ذكر اسم مؤسستك الإخبارية قبل طرح سؤالك.

****

شبكة سي بي إن: يُعدّ عام 2025 العام الأخير من الخطة الخمسية الرابعة عشرة. كيف تُقيّم أداء الاقتصاد الصيني هذا العام؟ شكرًا لك.

كانغ يي " شكرًا لسؤالك. يُمثّل عام 2025 العام الأخير من الخطة الخمسية الرابعة عشرة، وهو أيضًا عامٌ ذو أهمية بالغة في مسيرة التحديث في الصين. لقد كان نمو بلادي هذا العام استثنائيًا، مع إنجازات مُشجّعة. واصل الاقتصاد مسيرته رغم الضغوط، مُتّجهًا نحو مسار جديد ومُتميز. وقد تحققت الأهداف الرئيسية المرجوة بنجاح، واختُتمت الخطة الخمسية الرابعة عشرة بنجاح، وبدأنا بدايةً موفقة في رحلة جديدة نحو تحقيق هدفنا المئوي الثاني. وفيما يتعلق بالأداء الاقتصادي للعام الماضي، أودّ أن أُوجزه بأربع كلمات: "الاستقرار، والتقدم، والابتكار، والمرونة."

أولًا، ترسّخ نمط "الاستقرار". يُعدّ "الاستقرار" السمة الأبرز للاقتصاد الصيني في عام 2025. ففي مواجهة وضع معقد وحرج يتسم بتغيرات سريعة في البيئة الخارجية وتزايد الصعوبات والتحديات الداخلية، انتهجت بلادي سياسات اقتصادية كلية أكثر استباقية وفعالية. لم يقتصر الأمر على التخفيف الفعال من الآثار السلبية للتغيرات في البيئة الخارجية فحسب، بل ساهم أيضًا في ترسيخ أسس التنمية وسط هذه الظروف الصعبة. في عام 2025، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للصين 140 تريليون يوان لأول مرة، بنمو سنوي قدره 5.0%؛ وبلغ متوسط معدل البطالة في المدن 5.2%، محافظًا على استقرار التوظيف بشكل عام؛ وبلغت تجارة السلع مستوى قياسيًا جديدًا، وتجاوزت احتياطيات النقد الأجنبي 3.3 تريليون دولار أمريكي. بالنسبة لاقتصاد بحجم بلادي الهائل، فإن تحقيق مثل هذا النمو المستقر في ظل مخاطر وتحديات متشابكة ليس بالأمر الهين.
ثانيًا، كان التقدم أسرع. على الرغم من تعقيد البيئة الداخلية والخارجية وتزايد الضغوط للحفاظ على النمو هذا العام، فقد تمسكنا بالتزامنا بالتنمية عالية الجودة، وسرّعنا من وتيرة تحويل محركات النمو القديمة والجديدة، وعمّقنا الإصلاح والانفتاح، مما أدى إلى اتجاه إيجابي للتنمية الاقتصادية. وشهدت إعادة الهيكلة الاقتصادية وتحسينها ارتفاع القيمة المضافة لقطاع التصنيع عالي التقنية إلى 17.1% من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التي تتجاوز حجمًا محددًا، لتصل إلى 17.1% بحلول عام 2025، مع مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي بأكثر من 50% في النمو الاقتصادي. واستمر تعميق الإصلاح والانفتاح، وتقدّم بناء سوق وطنية موحدة، ودخل قانون تشجيع الاقتصاد الخاص حيز التنفيذ رسميًا، وأثمر التصحيح الشامل للمنافسة "الرجعية". وأطلق ميناء هاينان للتجارة الحرة عملية إغلاق جمركي على مستوى الجزيرة، مما يمثل خطوة هامة نحو انفتاح رفيع المستوى. وفي عام 2025، ارتفع إجمالي حجم واردات وصادرات بلادي من البضائع بنسبة 3.8% على أساس سنوي. تم ضمان سبل عيش المواطنين بشكل فعال، حيث ارتفع متوسط دخل الفرد المتاح بنسبة 5% بالقيمة الحقيقية، بما يتماشى مع النمو الاقتصادي. وقد تحقق تقدم إيجابي في مجالات مثل رعاية المسنين، ورعاية الأطفال، والرعاية الصحية.

ثالثًا، تم تطوير وتعزيز محركات نمو جديدة. هذا العام، أظهر اقتصاد بلادي سمة مميزة تتمثل في "التوجه نحو الابتكار". في عام 2025، بلغت كثافة الإنفاق على البحث والتطوير 2.8%، بزيادة قدرها 0.11 نقطة مئوية عن العام السابق، متجاوزة بذلك متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأول مرة. وأظهرت بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن تصنيف مؤشر الابتكار في بلادي دخل قائمة أفضل عشرة مؤشرات عالميًا لأول مرة. من الاستكشافات الجديدة في البحوث الأساسية إلى الإنجازات في التقنيات الرئيسية، ومن التكامل العميق بين الابتكار التكنولوجي والصناعي إلى التطبيق الواسع النطاق للفوائد التي تعود على المواطنين، حققت بلادي تقدمًا ملحوظًا في مجالات متطورة مثل الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا الكم، وواجهات الدماغ والحاسوب. وقد برز عدد من الإنجازات البحثية العلمية الهامة، واستمرت قوى إنتاجية جديدة في النمو والتوسع. في عام 2025، ارتفعت القيمة المضافة لصناعة المنتجات الرقمية التي تتجاوز الحجم المحدد بنسبة 9.3% على أساس سنوي، وشهد إنتاج الخوادم والروبوتات الصناعية نموًا سريعًا. وازدهرت الكهرباء الخضراء والطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر، وشكّلت مركبات الطاقة الجديدة أكثر من 50% من مبيعات السيارات الجديدة في السوق المحلية.
رابعًا، برزت سمة "المرونة" بشكل متزايد. ففي هذا العام، تعرّض النظام الاقتصادي والتجاري العالمي لضربة قوية، وواجهت عملية تحويل محركات النمو القديمة والجديدة في الصين صعوبات جمّة. وفي ظل هذه الظروف، حقق اقتصاد بلادي قفزات كمية وتحسينات نوعية، مما يُظهر بوضوح قدرة الاقتصاد الصيني على التكيف

والتغلب على بيئة غير مستقرة وغير مؤكدة، ومرونته تحت الضغط. وعلى الصعيد العالمي، يُصنّف معدل النمو الاقتصادي لبلادي ضمن أعلى المعدلات بين الاقتصادات الكبرى، مما يجعلها المحرك الأكثر استقرارًا وموثوقية للنمو الاقتصادي العالمي، حيث يُتوقع أن تصل مساهمتها في النمو الاقتصادي العالمي إلى حوالي 30%. ويتشكل نمط متنوع من التجارة الخارجية المستقرة بسرعة. أصبحت بلادي حاليًا شريكًا تجاريًا رئيسيًا لأكثر من 150 دولة ومنطقة، حيث تُسهم المنتجات عالية التقنية وذات القيمة المضافة العالية في نمو الصادرات، مما يُظهر مرونةً قويةً في التجارة الخارجية. وفي عام 2025، ارتفعت قيمة صادرات المنتجات عالية التقنية بنسبة 13.2% على أساس سنوي.

تعكس هذه الجوانب الأربعة بوضوح الأساس المتين، والمزايا العديدة، والمرونة العالية، والإمكانات الهائلة للاقتصاد الصيني. وهي ثمرة جهود ومثابرة على مستوى البلاد، مما عزز ثقتنا وقوتنا في التنمية. بالطبع، يجب أن نُدرك أيضًا أن العديد من المشكلات القديمة والتحديات الجديدة لا تزال قائمة في التنمية الاقتصادية. ويتفاقم تأثير التغيرات في البيئة الخارجية، ويبرز التناقض بين العرض القوي والطلب الضعيف محليًا، كما توجد العديد من المخاطر والأخطار الكامنة في القطاعات الرئيسية. علينا مواجهة هذه المشاكل بشجاعة، والتصدي لهذه التحديات بجدية، وإدارة شؤوننا بجدية، مع التركيز على استقرار التوظيف والأعمال والأسواق والتوقعات، والسعي لتعزيز القوة الدافعة للتنمية الذاتية لتحقيق تحسين نوعي فعال ونمو كمي معقول، بما يدفع الاقتصاد الصيني إلى الأمام بثبات واستدامة. شكرًا لكم!

مراسل CCTV ::منذ الخطة الخمسية الرابعة عشرة، حقق الناتج الاقتصادي الإجمالي لبلادي قفزات هائلة، حيث بلغ 110 تريليونات، و120 تريليونًا، و130 تريليونًا، و140 تريليون يوان. كيف تنظرون إلى هذا الزخم التنموي؟ شكرًا لكم.

كانغ يي" شكرًا لكم على سؤالكم. خلال فترة الخطة الخمسية الرابعة عشرة، واجه اقتصاد بلادي العديد من الصدمات غير المتوقعة، واستجاب بفعالية لسلسلة من المخاطر والتحديات الكبرى. لقد تغلب على عقبات عديدة، وازداد قوة، حيث بلغ إجمالي ناتجه الاقتصادي مستويات قياسية جديدة، ليصل إلى 140 تريليون يوان في عام 2025. هذا إنجازٌ باهر، يُظهر بوضوح التقدم المطرد، والمرونة، والحيوية التي يتمتع بها الاقتصاد الصيني. ماذا يعني هذا؟ هناك عدة جوانب:

أولًا، يعني هذا أن الأساس الاقتصادي لبلادي أصبح أقوى، وقدرته على تحمل المخاطر أكبر. خلال فترة الخطة الخمسية الرابعة عشرة، حقق الناتج الاقتصادي الإجمالي لبلادي أربع قفزات متتالية، مسجلاً أرقاماً قياسية جديدة بلغت 110 تريليونات، و120 تريليونات، و130 تريليونات، و140 تريليون يوان. ويعكس هذا الحجم الاقتصادي الهائل إنتاجيةً كبيرة. فقد ظل إنتاج الحبوب في بلادي ثابتاً فوق 1.4 تريليون يوان لعامين متتاليين، وتصدرت القيمة المضافة لقطاع التصنيع فيها المرتبة الأولى عالمياً لمدة 16 عاماً متتالية، وارتفعت القيمة المضافة لقطاع الخدمات إلى 57.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وتُعد بنيتها التحتية الشبكية الأكبر والأوسع نطاقاً في العالم. كل هذه أسس متينة ودعامات قوية لقدرتنا على مواجهة المخاطر وتحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل.

ثانياً، يدل هذا أيضاً على أن التنمية عالية الجودة في بلادي أكثر جوهرية وأكثر استقراراً. فالقفزات المتتالية في الناتج الاقتصادي لبلادي لا تنفصل عن الدعم القوي الذي توفره التنمية عالية الجودة. يُعدّ حجم الاقتصاد البالغ 140 تريليون يوان ثمرة مثمرة لتطبيق فلسفة التنمية الجديدة. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، شهدت إنتاجية بلادي نموًا مطردًا، ودخل مؤشر الابتكار فيها قائمة أفضل عشر دول عالميًا لأول مرة، كما ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية عالية التقنية التي تتجاوز الحجم المحدد بمعدل سنوي متوسط قدره 9.2%، وازدهرت التقنيات الرقمية كالذكاء الاصطناعي وشبكات الجيل الخامس، مما عزز مختلف القطاعات. وتسارع التحول نحو الطاقة النظيفة منخفضة الكربون، وتعززت القدرة التنافسية لمنتجات الطاقة الجديدة في السوق بشكل مستمر. وقد تم ضمان سبل عيش المواطنين بشكل فعال، حيث يواكب نمو دخل السكان النمو الاقتصادي. ولا تُظهر هذه الإنجازات صحة وفعالية مسار التنمية عالي الجودة الذي تنتهجه بلادي فحسب، بل تُرسّخ أيضًا زخمًا قويًا للتنمية المستقبلية.

ثالثًا، يعني هذا أيضًا أن بلادي قد وفرت دعمًا مستقرًا ومساحة تعاون أوسع للاقتصاد العالمي. خلال فترة الخطة الخمسية الرابعة عشرة، بلغ متوسط مساهمة الصين السنوية في النمو الاقتصادي العالمي حوالي 30%، مما وفر ركيزة أساسية لسلسلة التوريد العالمية بفضل نظامها الصناعي المتكامل، وضخ استقرارًا قيّمًا في الاقتصاد العالمي المتقلب والمتغير. والأهم من ذلك، أن الصين لا تزال تمثل فرصة هائلة للتنمية العالمية. ففي عام 2025، ستصل وارداتها من السلع إلى مستوى قياسي جديد يبلغ 18.5 تريليون يوان، مما يوفر سوقًا واسعة لمختلف الدول. كما أن قائمة الدول المحظورة على الاستثمار الأجنبي تتقلص باستمرار، وتتوسع دائرة الدول الصديقة المعفاة من التأشيرة، وتجري تحسين سياسات الدخول بشكل أكبر، مما يسهل بشكل كبير تبادل الأفراد والتعاون الاقتصادي والتجاري. وقد وسعت الصين فرص التعاون مع دول العالم من خلال إجراءات ملموسة.شكرًا لكم!

بلومبيرغ نيوز:حقق الاقتصاد الصيني أداءً جيدًا في عام 2025. هل من الصعب الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي الإيجابي الذي شهدناه في الربع الأول من عام 2026؟ ما هي الإجراءات التي ستتخذها الصين لمواجهة هذه التحديات، لا سيما فيما يتعلق بالاستهلاك والاستثمار؟ ثانيًا، هل يمكنك تزويدنا ببيانات حول مساهمة الاستهلاك النهائي، وصافي الصادرات، وتكوين رأس المال الإجمالي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير من عام 2025 وعلى مدار العام؟

كانغ يي " شكرًا لك على سؤالك. هذان سؤالان. سأجيب على الأول أولًا. في عام 2025، صمد اقتصاد بلادي رغم الضغوط، وتطور في اتجاه جديد ومتميز. وقد تحققت الأهداف الرئيسية المتوقعة بنجاح، مما يدل على مرونة وحيوية قويتين، ويرسي أساسًا متينًا للتنمية الاقتصادية لهذا العام. وتشير التطورات الأخيرة إلى تغيرات إيجابية في الإنتاج والأسعار والتوقعات، ويواصل الاقتصاد تقدمه المطرد. في ديسمبر 2025، تسارعت معدلات النمو السنوية لكل من القيمة المضافة للصناعات التي تتجاوز الحجم المحدد ومؤشر إنتاج قطاع الخدمات مقارنةً بالشهر السابق؛ وارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.8%، وهو أعلى ارتفاع منذ مارس 2023، مع تجاوز مؤشر أسعار المستهلك الأساسي 1% لأربعة أشهر متتالية. وانخفض التراجع السنوي في مؤشر أسعار المنتجين، وارتفع لثلاثة أشهر متتالية على أساس شهري؛ وعاد كل من مؤشر مديري المشتريات التصنيعي ومؤشر نشاط الأعمال غير التصنيعي إلى منطقة التوسع. وعلى صعيد السياسات، اعتمد الاجتماع التنفيذي لمجلس الدولة حزمة من السياسات لتعزيز الطلب المحلي من خلال تدابير مالية ونقدية منسقة، وسارعت الجهات المعنية بتنفيذها لتوسيع الطلب المحلي. وجرى تحسين السياسات المتعلقة بالبنية التحتية الجديدة والتوسع الحضري بشكل مستمر، وتم تخصيص الدفعة الأولى من الأموال قبل الموعد المحدد، مما هيأ ظروفًا مواتية لانطلاقة اقتصادية هذا العام.
عند تحليل الاقتصاد الصيني، يجب أن نتبنى رؤية شاملة، جدلية، وطويلة الأجل، مع الأخذ في الاعتبار ليس فقط الوضع الراهن، بل أيضاً الاتجاه طويل الأجل؛ ليس فقط التغيرات الفصلية، بل أيضاً الاتجاه السنوي؛ ليس فقط الحجم الإجمالي، بل أيضاً جودة التنمية. وبالنظر إلى عام 2026 بأكمله، فإن الظروف الداعمة والاتجاهات الأساسية للتنمية الإيجابية طويلة الأجل لاقتصاد بلادي لم تتغير، ولم يتغير الاتجاه العام نحو التنمية الاقتصادية عالية الجودة، وهناك أسس وشروط للحفاظ على استقرار الأداء الاقتصادي وفعاليته.

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني، فمن المتوقع أن تبلغ مساهمات الإنفاق الاستهلاكي النهائي، وتكوين رأس المال الإجمالي، وصافي صادرات السلع والخدمات في النمو الاقتصادي عام 2025، 52.0%، و15.3%، و32.7% على التوالي؛ وفي الربع الأخير، من المتوقع أن تبلغ مساهمات الإنفاق الاستهلاكي النهائي، وتكوين رأس المال الإجمالي، وصافي صادرات السلع والخدمات في النمو الاقتصادي 52.9%، و16.0%، و31.1% على التوالي.شكرًا لك! "

قناة شينجين تي في: في عام 2025، نفّذت العديد من المناطق في بلادي ممارسات ابتكارية بنشاط، وطوّرت بقوة إنتاجية عالية الجودة. هل يمكنكم إطلاعنا على أبرز التطورات والتغييرات التي أحدثتها هذه الإنتاجية

عالية الجودة في التنمية الاقتصادية؟ شكرًا لكم .

كانغ يي" شكرًا لسؤالك. في عام 2025، حققت بلادي تقدمًا ملحوظًا في التنمية القائمة على الابتكار، والتحديث الصناعي، والتمكين الرقمي، والتحول الأخضر. لقد تحوّلت الإنتاجية عالية الجودة من مفهوم نظري إلى نتائج تنموية ملموسة، مما لم يجعل النمو الاقتصادي أكثر جوهرية واستدامة فحسب، بل أظهر أيضًا تصميم الصين الراسخ وجهودها الحثيثة في السعي الحثيث نحو التغيير وتحقيق إنجازات جديدة في بيئة معقدة. وفيما يتعلق بالإنتاجية عالية الجودة، يمكنني تلخيصها في أربع نقاط قوة رئيسية:

أولًا، تستمر قوة العلم والتكنولوجيا في التطور بوتيرة متسارعة. في عام 2025، بلغ إجمالي الاستثمار الاجتماعي في البحث والتطوير التجريبي 3.9262 تريليون يوان، محتلاً بذلك المرتبة الثانية عالمياً لسنوات عديدة. وقد أصبحت بلادي أول دولة في العالم تمتلك أكثر من 5 ملايين براءة اختراع محلية سارية، كما احتلت طلبات براءات الاختراع الدولية (PCT) المرتبة الأولى عالمياً لست سنوات متتالية. وتشهد احتياطيات البلاد من براءات الاختراع عالية القيمة في مجالات التكنولوجيا الأساسية تعزيزاً مستمراً. وتُسجّل إنجازات بارزة في الهندسة الوطنية بشكل متكرر، مع ظهور عدد كبير من الابتكارات الأصلية والثورية. ويُعدّ نجاح الرحلة التجريبية الأولى للطائرة المسيّرة "جيوتيان"، وإطلاق مهمة "مطاردة النجوم" لصاروخ تيان وين-2، والتدشين الرسمي لأول حاملة طائرات مزودة بمنجنيق كهرومغناطيسي، وتحقيق قطار CR450 فائق السرعة رقماً قياسياً جديداً في "سرعة الصين"، دليلاً على التقدم الراسخ والقوي الذي تحرزه بلادي نحو الاكتفاء الذاتي التكنولوجي على مستوى عالٍ.

ثانياً، تكتسب الصناعات نقاط قوة جديدة. يُحقق الاستثمار المستمر وتوسيع القدرات في المجالات الناشئة، مثل المعدات المتطورة والطاقة النظيفة والتصنيع الذكي، نتائج ملموسة بفضل التكامل بين الابتكار التكنولوجي والصناعي. وبحلول عام 2025، ستُمثل القيمة المضافة لصناعة تصنيع المعدات وصناعة التصنيع عالي التقنية، التي تتجاوز حجمًا مُحددًا، 36.8% و17.1% على التوالي من القيمة المضافة للصناعات التي تتجاوز حجمًا مُحددًا. يشهد الاقتصاد منخفض الارتفاع نموًا ملحوظًا، ويُبرهن التصنيع الذكي على قدراته. وقد ارتفع إنتاج الطائرات المسيّرة المدنية والروبوتات الصناعية بنسبة 37.3% و28% على أساس سنوي على التوالي. وقد أحرز مشروع التصنيع الذكي تقدمًا مطردًا، مع تزايد عدد المصانع الذكية بشكل مستمر. وقد غطى التطبيق المتكامل للإنترنت الصناعي 41 قطاعًا صناعيًا رئيسيًا.

ثالثًا، ازداد الانتشار الرقمي بشكل كبير. فقد توسعت الصناعات الرقمية والاستهلاك الرقمي والبنية التحتية الرقمية على نطاق واسع، لتندمج في عمليات الإنتاج والتشغيل لآلاف الصناعات وفي الحياة اليومية لملايين الأسر. في عام 2025، ارتفعت القيمة المضافة لقطاع تصنيع المنتجات الرقمية الذي يتجاوز حجمه المحدد بنسبة 9.3% على أساس سنوي، كما ارتفعت القيمة المضافة لقطاع خدمات نقل المعلومات والبرمجيات وتقنية المعلومات بنسبة 11.1%. وأصبح الذكاء الاصطناعي شريكًا وداعمًا فعالًا في حياة الكثيرين، مما يُضفي مزيدًا من الراحة على حياتهم اليومية. وتشهد نماذج وسيناريوهات الاستهلاك الجديدة نموًا متسارعًا، مما يُسهم في نمو مبيعات التجزئة عبر الإنترنت بنسبة 8.6%. ويجري العمل على قدم وساق في بناء بنية تحتية جديدة، مثل شبكات الجيل الخامس (5G) وشبكات الألياف الضوئية فائقة السرعة (جيجابت) وإنترنت الأشياء.

رابعًا، تجلّت الريادة الخضراء بوضوح. إذ تُسرّع بلادي وتيرة بناء نظام طاقة جديد نظيف، منخفض الكربون، آمن، وفعّال. وفي عام 2025، ارتفع توليد الطاقة من مصادر الطاقة النظيفة، مثل الطاقة الكهرومائية والطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية، في القطاعات التي تتجاوز حجمها المحدد بنسبة 8.8% على أساس سنوي. ارتفعت نسبة الطاقة غير الأحفورية في إجمالي استهلاك الطاقة بنحو نقطتين مئويتين على أساس سنوي. كما شهد إنتاج معدات الطاقة المتجددة والمواد الصديقة للبيئة نموًا سريعًا. وتستمر القدرة التنافسية لقطاع الطاقة الجديدة في التحسن، حيث تجاوز الإنتاج والمبيعات السنوية لمركبات الطاقة الجديدة 16 مليون وحدة، وانتشر

الإنتاج وأنماط الحياة الصديقة للبيئة على نطاق أوسع. وقد أُحرز تقدم ملحوظ أيضًا في التحول الأخضر للصناعات التقليدية. في عام 2025، انخفض استهلاك الطاقة لكل وحدة قيمة مضافة في الصناعات الرئيسية المستهلكة للطاقة، مثل مواد البناء والصلب والمعادن غير الحديدية، انخفاضًا ملحوظًا مقارنةً بالعام السابق. شكرًا لكم!

CNBC :ما هي أبرز ملامح استهلاك قطاع الخدمات خلال العام الماضي؟ وكيف تغير في الربع الأخير، وما هي حصته من إجمالي الاستهلاك من حيث مبيعات التجزئة للسلع؟ شكرًا لكم.

كانغ يي " شكرًا لكم على سؤالكم. يُعد استهلاك الخدمات بالفعل مؤشرًا هامًا للأداء الاقتصادي في عام 2025. يهتم الجميع بالاستهلاك، لذا أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم لكم نبذة مختصرة عن بعض الإحصاءات المتعلقة بالاستهلاك.

من منظور أنواع الاستهلاك، هناك فئتان رئيسيتان: استهلاك السلع واستهلاك الخدمات. المؤشرات الإحصائية الشائعة الاستخدام هي: أولًا، إجمالي مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية، والذي يعكس استهلاك السلع، وثانيًا، مبيعات التجزئة للخدمات، والذي يعكس استهلاك الخدمات. كلا المؤشرين الإحصائيين يمثلان جانب المبيعات للشركات، أي جانب العرض. بالإضافة إلى ذلك، هناك مؤشرات إحصائية تعكس الاستهلاك من جانب الطلب، مثل متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد في مسح الأسر، والذي يتم تحليله إحصائيًا بناءً على دخل الأسرة ونفقاتها. سأقدم هنا بإيجاز بعض إحصاءات الاستهلاك. عند دراسة الاستهلاك، لا بد من النظر إليه من زوايا متعددة. عمومًا، يُستخدم إجمالي مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية بشكل أكثر شيوعًا، ولكن استهلاك الخدمات يُعد الآن مؤشرًا جديرًا بالاهتمام. سؤال هذا المراسل ممتاز.

من منظور الاستهلاك، واصلت بلادي في عام 2025 جهودها لتوسيع الطلب المحلي. ومع تطبيق الإجراءات الخاصة لتعزيز الاستهلاك وفعاليتها، اتسع نطاق سوق المستهلكين باطراد، واستمر هيكله في التحسن، وبرزت باستمرار مراكز استهلاكية جديدة.

أولًا، يبرز دور الاستهلاك كعامل أساسي في الاقتصاد. فقد تجاوز إجمالي مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية 50 تريليون يوان خلال العام، بزيادة قدرها 3.7% عن العام السابق، أي أسرع بنسبة 0.2 نقطة مئوية من عام 2024، ما يضعها في مصاف الدول الرائدة في سوق التجزئة العالمي. كما ذكر المراسل للتو، شهد استهلاك الخدمات زيادة سنوية قدرها 5.5% في مبيعات التجزئة للخدمات، مع تسارع معدل النمو شهريًا، لا سيما في الأشهر الأخيرة. وساهم الإنفاق الاستهلاكي النهائي بنسبة 52% في النمو الاقتصادي، متجاوزًا النصف، وبزيادة قدرها 5 نقاط مئوية عن معدل المساهمة في العام السابق، مما يجعله المحرك الرئيسي والركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي.

ثانيًا، تتزايد حيوية استهلاك الخدمات. فمع تحسن مستويات معيشة الأفراد، يتحول استهلاك السكان من التركيز بشكل أساسي على السلع إلى تحقيق توازن بين السلع والخدمات، مع استمرار تزايد إمكانات استهلاك الخدمات. وبالنظر إلى مبيعات الشركات، فقد زادت مبيعات التجزئة للخدمات في عام 2025 بنسبة 5.5% على أساس سنوي، أي أسرع بمقدار 1.7 نقطة مئوية من مبيعات التجزئة للسلع. وتتزايد نسبة مبيعات التجزئة للخدمات من إجمالي مبيعات التجزئة. وقد أشار المراسل إلى نسبة الربع الأخير، التي شهدت ارتفاعًا أيضًا؛ إذ إن نسبة مبيعات التجزئة للخدمات من إجمالي مبيعات التجزئة في ازدياد مستمر، مما يؤكد هذه السمة. من منظور استهلاك السكان، بلغت نفقات استهلاك الخدمات في عام 2025 نسبة 46.1% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للفرد. وتشهد مختلف المناطق ابتكارًا مستمرًا في أنماط الاستهلاك وتحسينًا لبيئة الاستهلاك، مع ازدهار الفعاليات الثقافية والسياحية والترفيهية والرياضية في قطاعات فرعية متنوعة. وفي عام 2025، حافظت مبيعات التجزئة لخدمات الاستشارات والتأجير السياحي، وخدمات النقل، وخدمات الترفيه الثقافية والرياضية على نموٍ مضاعف، كما ارتفع إجمالي إيرادات شباك التذاكر المحلي بأكثر من 20% على أساس سنوي.

ثالثًا، تظهر أنماط استهلاك جديدة بوتيرة متسارعة. فقد ساهمت التجارة الإلكترونية، ومبيعات البث المباشر، والترفيه عبر الإنترنت في النمو السريع للاستهلاك الإلكتروني. في عام 2025، ارتفعت مبيعات التجزئة عبر الإنترنت بنسبة 8.6% على أساس سنوي، مع زيادة مبيعات السلع المادية عبر الإنترنت بنسبة 5.2%، لتشكل 26.1% من إجمالي مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية. وحافظت نماذج البيع بالتجزئة الجديدة، مثل المتاجر ذاتية الخدمة ومتاجر العضوية، على نموها برقمين. كما نما الاستهلاك الأخضر بشكل مطرد، حيث تصدر إنتاج وبيع مركبات الطاقة الجديدة العالم لمدة 11 عامًا متتالية. وقد ساهم التكامل العميق للتقنيات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي، في تحسين وتوسيع استهلاك المعلومات بشكل كبير. في عام 2025، زادت مبيعات التجزئة لخدمات الاتصالات والمعلومات بأكثر من 10% على أساس سنوي. وفي الوقت نفسه، يشهد اقتصاد كبار السن، واقتصاد الرياضات الشتوية، واقتصاد إطلاق المنتجات الجديدة نموًا متواصلًا، لتصبح جميعها نقاط نمو جديدة للاستهلاك.

رابعًا، استمر استهلاك السلع في الارتفاع. في عام 2025، ارتفعت مبيعات التجزئة للسلع بنسبة 3.8% على أساس سنوي، أي أسرع بمقدار 0.6 نقطة مئوية من العام السابق. شهدت السلع الأساسية كالحبوب والزيوت والمواد الغذائية نموًا سريعًا، بينما حققت السلع المُحسّنة، كالمعدات الرياضية والترفيهية وأجهزة الاتصالات، نموًا ملحوظًا. وقد كثّفت بلادي ووسّعت سياستها في استبدال السلع الاستهلاكية القديمة بأخرى جديدة، مستخدمةً حوافز مالية كبيرة لتشجيع استيراد السلع الاستهلاكية المعمرة عالية الجودة إلى حياة المواطنين اليومية. في عام 2025، ارتفعت مبيعات التجزئة للمستلزمات الثقافية والمكتبية والأثاث والأجهزة المنزلية والمعدات السمعية والبصرية للشركات التي تتجاوز الحجم المحدد بنسبة 17.3% و14.6% و11% على التوالي مقارنةً بالعام السابق، محققةً نموًا سريعًا نسبيًا برقمين.

بالنظر إلى عام 2026، ورغم الضغوط والتحديات، لا تزال هناك عوامل إيجابية عديدة تدعم استمرار نمو الاستهلاك، ومن المتوقع أن يحافظ سوق المستهلكين على نمو ثابت. وتدعم ذلك عدة عوامل، أولها أن تحسين مستوى الاستهلاك يحمل إمكانات هائلة. يبلغ عدد سكان بلدي أكثر من 1.4 مليار نسمة، ويضم شريحة كبيرة من ذوي الدخل المتوسط، ويُعد سوقًا ضخمًا ذا تأثير عالمي. حاليًا، يتجه استهلاك السكان نحو جودة أعلى، مع تزايد تفضيلهم للاستهلاك الشخصي والمتنوع وعالي الجودة، مما ينطوي على إمكانات هائلة. ثانيًا، لا تزال سياسات تشجيع الاستهلاك فعّالة. هذا العام، سيتم تنفيذ إجراء خاص لتعزيز الاستهلاك بشكل معمق، وسيتم وضع خطة لزيادة دخل سكان المدن والأرياف وتطبيقها. ستستمر سياسة الاستبدال في عام 2026 ويجري تحسينها باستمرار. تم تخصيص الدفعة الأولى من سندات الخزانة الخاصة طويلة الأجل للغاية بقيمة 62.5 مليار يوان مقدمًا، ويجري تنفيذ تدابير لإزالة القيود غير المنطقية في قطاع الاستهلاك تدريجيًا. سيدعم تنفيذ هذه السياسات نمو الاستهلاك. ثالثًا، بيئة الاستهلاك تتحسن. يُسهم بناء سوق وطنية موحدة في التحسين المستمر لبيئة الاستهلاك. سيؤدي تطبيق التقنيات الحديثة إلى زيادة المعروض من السلع الاستهلاكية عالية الجودة، ويجري العمل باستمرار على تطوير تجارب استهلاكية تفاعلية وغامرة، وتعزيز حماية حقوق المستهلك. كل هذه العوامل ستساهم في إطلاق إمكانات استهلاكية أكبر.شكرًا لكم!

صحيفة بكين يوث ديلي: يتسم الوضع الاقتصادي العالمي الراهن بضعف زخم النمو والتغيرات الهيكلية. في ظل هذه الظروف، كيف ترون الاتجاه العام للاقتصاد الصيني في عام 2026؟ شكرًا لكم.

كانغ يي" شكرًا لكم على سؤالكم. عام 2026 هو العام الأول من الخطة الخمسية الخامسة عشرة، ويقف تطور بلادي عند نقطة انطلاق جديدة. على الرغم من تعمق تأثير التغيرات في البيئة الخارجية، ومواجهة الاستقرار والتنمية الداخلية لتحديات، إلا أن الأساس الاقتصادي لبلادي متين، ويتمتع بالعديد من المزايا، ومرونة عالية، وإمكانات هائلة. لم تتغير الظروف الداعمة والاتجاه الأساسي للتنمية الإيجابية طويلة الأجل. بشكل عام، تفوق الفرص التحديات، وتتفوق الظروف المواتية على العوامل غير المواتية. يتمتع اقتصاد بلادي بالظروف والأسس اللازمة لتحقيق نمو مطرد وإيجابي في عام 2026.

ومن منظور أسس التنمية، حققت بلادي نتائج ملموسة في تعزيز التنمية عالية الجودة خلال فترة الخطة الخمسية الرابعة عشرة. وقد بلغت القوة الاقتصادية والتكنولوجية والقوة الوطنية الشاملة لبلادي مستويات غير مسبوقة.

تجاوز النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس الماضية 36 تريليون يوان، وارتفعت كثافة الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة 0.44 نقطة مئوية. وقد أدى ذلك إلى ترسيخ أسس اقتصادية أكثر صلابة وتوسيع نطاق التنمية، مما يرسخ قاعدة متينة ويعزز الثقة في الخطة الخمسية الخامسة عشرة. إن التنمية الاقتصادية المستقرة طويلة الأجل في الصين هي ثمرة تضافر وتكامل عوامل متعددة، تشمل المزايا المؤسسية والسوقية والصناعية والبشرية. وهذا يُعد منطقًا واتجاهًا رئيسيًا.

ومن منظور التنمية، فإن التقدم المطرد للاقتصاد في عام 2025 قد هيأ ظروفًا مواتية لتحقيق تنمية إيجابية. على الرغم من مواجهة اقتصاد بلادي لتأثيرات خارجية سلبية متزايدة، فقد حقق نموًا بنسبة 5.0% في عام 2025، مما يدل على مرونته وحيويته. ومنذ سبتمبر، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي فوق 1% على أساس سنوي لأربعة أشهر متتالية، وعاد مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى منطقة التوسع في ديسمبر. وحافظت حركة الأفراد والسلع والمعلومات على نمو سريع، وتتراكم باستمرار العوامل الإيجابية التي تدفع نحو تحسن اقتصادي مطرد.

ومن منظور زخم التنمية، يستمر ظهور تنمية قوى إنتاجية جديدة عالية الجودة وعوائد الإصلاح. نحن نمر بمرحلة انتقالية حاسمة من محركات النمو القديمة إلى الجديدة. وبينما يتباطأ معدل نمو بعض الصناعات والقطاعات التقليدية، فإن الزخم الناشئ يتراكم ويكتسب قوة، مما يُسهم في تخفيف الضغوط الهبوطية وتعزيز الزخم الصعودي. ومن الأمثلة على ذلك، التطور السريع لنماذج الذكاء الاصطناعي واسعة النطاق المنتجة محليًا، والتطبيق الواسع النطاق لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي الذي يؤدي إلى التطور السريع لقوى إنتاجية جديدة عالية الجودة. في عام 2025، ارتفعت القيمة المضافة لصناعة تصنيع المنتجات الرقمية التي تتجاوز الحجم المحدد بنسبة 9.3% على أساس سنوي، مع إنتاج ما معدله 45 ألف مركبة تعمل بالطاقة الجديدة يوميًا، وتوصيل أكثر من 500 مليون طرد سريع. وشهدت الروبوتات الشبيهة بالبشر تطورًا ملحوظًا، إذ انتقلت من الظهور على منصة احتفالات رأس السنة الصينية إلى المشاركة في مسابقات الروبوتات الرياضية، وصولًا إلى نشرها في المصانع ضمن وحدات منظمة، وكل ذلك يُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، تعمل بلادي على تعميق بناء سوق وطنية موحدة، وتعزيز الانخفاض المستمر في تكاليف الخدمات اللوجستية الاجتماعية، وسنّ قانون تشجيع الاقتصاد الخاص، وتسريع وتيرة تنفيذ سلسلة من إجراءات الإصلاح الناضجة والملموسة، مما سيُحفز الحيوية الاقتصادية بشكل أكبر.

ومن منظور دعم التنمية، ستضمن سياسات الاقتصاد الكلي الاستباقية والفعالة استقرار الاقتصاد. وفي عام 2025، تمكن اقتصاد بلادي من الحفاظ على نمو مطرد في ظل بيئة معقدة، ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى سياسات الاقتصاد الكلي الاستباقية والفعالة. من خلال توسيع وتعزيز السياسات المتعلقة بـ"مجالين رئيسيين" و"مجالين جديدين"، وإصدار "مجموعة من التدابير لتحقيق استقرار التوظيف، واستقرار الاقتصاد، وتعزيز التنمية عالية الجودة"، والتصحيح الشامل للمنافسة "الرجعية"، ساهمت هذه التدابير بفعالية في زيادة الطلب، وتحسين العرض، واستقرار الاقتصاد. في عام 2025، تسارع معدل نمو إجمالي مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية بنسبة 0.2 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق، وتسارع معدل نمو القيمة المضافة الصناعية بنسبة 0.3 نقطة مئوية. في عام 2025، أكد المؤتمر المركزي للعمل الاقتصادي بوضوح على ضرورة الالتزام بمبدأ السعي نحو التقدم مع الحفاظ على الاستقرار، وتحسين الجودة والكفاءة، والاستفادة من التأثير التكاملي للسياسات القائمة والجديدة، وزيادة التعديلات المضادة للدورات الاقتصادية والعابرة لها. عام 2026 هو العام الأول من الخطة الخمسية الخامسة عشرة، وستركز جميع القطاعات على الأهداف وستعزز بقوة تنفيذ المشاريع الرئيسية، مما سيساعد على تشكيل تآزر قوي لدفع عجلة التنمية.

في الآونة الأخيرة، رفعت منظمات دولية كبرى توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي للصين، مما يدل على تفاؤل المجتمع الدولي بآفاق التنمية الاقتصادية لبلادي. فالاقتصاد الصيني أشبه بمحيط شاسع، لا مجرد بركة صغيرة، قادر على الصمود أمام تقلبات الزمن، حتى في أحلك الظروف. وبالنظر إلى الماضي، نجد أن التحديات التي واجهها الاقتصاد الصيني كانت مستمرة، لكن الفرص كانت حاضرة دائمًا. علينا أن نبقى واثقين وثابتين، وأن نبني توافقًا في الآراء، ونعزز قدراتنا الداخلية، وندعم التنمية القائمة على الابتكار، ونعمق الإصلاح والانفتاح،

NO.78, JIANGUO ROAD, CHAOYANG DISTRICT, BEIJING, CHINA. CODE: 100025
MOBILE: 0086-13321156685 / 13522929888 TEL: 85800530 FAX: 82841386
info@arabsino.com http://www.arabsino.com

ونواصل تعزيز الدورة الاقتصادية المحلية، ونسعى جاهدين لتحقيق تحسين نوعي فعال ونمو كمي معقول للاقتصاد، سعيًا لبداية موفقة للخطة الخمسية الخامسة عشرة.شكرًا لكم!

إيليفانت نيوز: نود الاستفسار عن الإنتاج الصناعي. ما هو وضع الإنتاج الصناعي واسع النطاق في بلدي عام 2026؟ وما هي أبرز سماته؟ وكيف نقيّم اتجاه تطور الإنتاج الصناعي في بلدي عام2026؟ شكرًا لكم.

كانغ يي " ارجو من السيد فو لينغ هوي الإجابة على هذا السؤال.

فو **لينغ هوي، المتحدث الرسمي، كبير الاقتصاديين، ومدير إدارة الإحصاءات الشاملة بالمكتب الوطني للإحصاء**:سأجيب على أسئلتكم المتعلقة بالإنتاج الصناعي. يُعدّ القطاع الصناعي ركيزة أساسية للاقتصاد الحقيقي و"ركيزة" لاستقراره. في عام 2025، تميّز الإنتاج الصناعي بنمو سريع، وهيكل مُحسّن، وقوى دافعة جديدة، ما جعله يلعب دورًا حيويًا في دعم استقرار الاقتصاد. وفيما يلي أبرز سماته:

أولًا، شهدت القوة الصناعية نموًا ملحوظًا. ففي عام 2025، بلغت القيمة المضافة الصناعية لبلادي 41.7 تريليون يوان، بزيادة قدرها 5.8% عن العام السابق، مع تسارع معدل النمو بمقدار 0.3 نقطة مئوية. وبلغت مساهمته في النمو الاقتصادي 35%، بزيادة قدرها 1.8 نقطة مئوية عن العام السابق. وباعتباره المحرك الرئيسي للاقتصاد الصناعي، استمر حجم الإنتاج الصناعي في التوسع. في عام 2025، بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية 34.7 تريليون يوان، بزيادة قدرها 6.1% عن العام السابق، مع بقاء حصتها من الناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند حوالي 25%. ومن المتوقع أن يظل حجم الصناعات التحويلية الأكبر في العالم للعام السادس عشر على التوالي، وأن تتضح مزاياها المتمثلة في نظام صناعي متكامل.

ثانيًا، تم تحسين وتطوير الهيكل الصناعي. وبرز التوجه نحو التنمية المتطورة والذكية والمستدامة في قطاع الصناعات التحويلية بشكل أكبر. وارتفعت القيمة المضافة لصناعات تصنيع المعدات والصناعات التحويلية عالية التقنية التي تتجاوز الحجم المحدد بنسبة 9.2% و9.4% على التوالي على أساس سنوي، لتشكل 36.8% و17.1% من إجمالي الإنتاج الصناعي الذي يتجاوز الحجم المحدد. وحافظ إنتاج المنتجات الجديدة، مثل القطارات فائقة السرعة والروبوتات الصناعية والخوادم، على نمو سريع. كما ارتفع المحتوى "الأخضر" في الصناعات، حيث تجاوز إنتاج مركبات الطاقة الجديدة 16 مليون وحدة، محافظًا على أعلى حجم إنتاج ومبيعات في العالم للعام الحادي عشر على التوالي. وحافظت المنتجات الخضراء، مثل مولدات توربينات الرياح والألياف الكيميائية الحيوية، على نمو سريع.

ثالثًا، حقق التحول والتطوير الصناعي أداءً جيدًا. وبالاعتماد على الإنجازات التكنولوجية والتمكين الرقمي والتحول الأخضر، تواصل الصناعات التقليدية تطوير محركات نمو جديدة. ارتفعت القيمة المضافة لصناعة تكرير البترول التي تتجاوز الحجم المحدد بنسبة 6.7% على أساس سنوي، مع نمو صناعة تكرير الوقود الحيوي بنسبة 16.8%، وصناعة الألياف الكيميائية بنسبة 8.2%، وصناعة تصنيع المواد الحيوية بنسبة 27.9%. وقد أدى التعمق المستمر في التحول الصناعي إلى انتعاش تدريجي في ربحية الشركات. خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر، شهدت صناعات مواد البناء والكيماويات ارتفاعًا في أرباح مصانع الجرافيت ومنتجات الكربون واسعة النطاق، ومصانع المبيدات البيوكيميائية والميكروبية، بنسبة 73.9% و48.3% على التوالي مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي.

رابعًا، تحسّنت ربحية الشركات الصناعية. ففي الأشهر الأحد عشر الأولى، ارتفعت أرباح الشركات الصناعية واسعة النطاق بنسبة 5% مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، مقابل انخفاض بنسبة 4.6% في الفترة نفسها من العام الماضي. كما ارتفعت أرباح مصانع المعدات ومصانع التكنولوجيا المتقدمة بنسبة 7.7% و10% على التوالي مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، مما وفّر دعمًا قويًا لتحسين ربحية الشركات الصناعية.

NO.78, JIANGUO ROAD, CHAOYANG DISTRICT, BEIJING, CHINA. CODE: 100025
MOBILE: 0086-13321156685 / 13522929888 TEL: 85800530 FAX: 82841386
info@arabsino.com http://www.arabsino.com

وبشكل عام، من المتوقع أن يشهد الإنتاج الصناعي نموًا مطردًا بحلول عام 2025، وأن يتم تحسين الهيكل الصناعي وتحديثه، وأن تبرز مزايا النظام الصناعي المتكامل بشكل أكبر. في الوقت نفسه، نلاحظ تزايد تأثير التغيرات في البيئة الخارجية، وتزايد التحديات التي تواجه التحول والتطوير الداخليين، واستمرار بعض الشركات في مواجهة صعوبات في الإنتاج والتشغيل. في المرحلة المقبلة، يجب علينا تعزيز التكامل العميق بين الابتكار التكنولوجي والابتكار الصناعي، والتحسين المستمر للهيكل الصناعي، وتسريع وتيرة تطوير الإنتاجية النوعية الجديدة، ودعم التنمية الإيجابية للاقتصاد الصناعي.شكرًا لكم**!**

ساوث تشاينا مورنينغ بوست:أعلن المكتب الوطني للإحصاء مؤخرًا أن مؤشر أسعار المستهلك ظل ثابتًا طوال العام الماضي، ولكنه انتعش إلى 0.8% على أساس سنوي في ديسمبر، مسجلًا أعلى مستوى له منذ ما يقرب من ثلاث سنوات. هل يعني هذا أن الضغط النزولي على الأسعار قد خفّ؟ كيف تنظرون إلى اتجاه الأسعار في عام 2026؟ شكرًا لكم.

كانغ يي" شكرًا لسؤالكم. تُعدّ قضايا الأسعار مصدر قلق بالغ للجميع. في السنوات الأخيرة، كان مستوى الأسعار الإجمالي في بلدي منخفضًا نسبيًا. من المتوقع أن يظل مؤشر أسعار المستهلك ثابتًا مقارنةً بالعام السابق في عام 2025، مع تقلبات طفيفة في التغيرات الشهرية السنوية. نحتاج إلى النظر في قضايا الأسعار بشكل شامل وموضوعي، مع مراعاة الصورة العامة والهيكل، فضلًا عن ديناميكيات السياسات.

أولًا، يتميز مؤشر أسعار المستهلك بخصائص هيكلية واضحة. يؤثر انخفاض أسعار الغذاء والطاقة بشكل كبير على مؤشر أسعار المستهلك الإجمالي. فبالنظر إلى أسعار الغذاء، كانت الظروف المناخية في بلادي مواتية نسبيًا العام الماضي، وكانت طاقة إنتاج الخنازير وفيرة نسبيًا، وكان إجمالي المعروض من اللحوم والبيض والخضراوات وغيرها من المواد الغذائية كافيًا. انخفضت أسعار الغذاء بنسبة 1.5% على أساس سنوي، مما أثر على مؤشر أسعار المستهلك بنحو 0.27 نقطة مئوية. أما من منظور أسعار الطاقة، فإن انخفاض أسعار الطاقة المحلية نتيجة لتقلبات أسعار النفط العالمية يُعد أيضًا عاملًا مهمًا يُسهم في انخفاض مؤشر أسعار المستهلك. ففي عام 2025، انخفضت أسعار الطاقة بنسبة 3.3%، مما أثر على مؤشر أسعار المستهلك بنحو 0.25 نقطة مئوية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن انخفاض مؤشر أسعار المستهلك الحالي مرتبط بالتغيرات المعقدة في الوضع الاقتصادي الكلي المحلي والدولي، فضلًا عن مرحلة التنمية التي تمر بها بلادي. حاليًا، يتباطأ نمو بعض المحركات التقليدية، مما يؤثر على الأسعار في بعض الصناعات، كما أن التغيرات في البيئة الخارجية قد زادت من الضغط على تعديلات الأسعار المحلية؛ إلا أن كل هذه العوامل مؤقتة.

ثانيًا، بدأت آثار سياسات توسيع الطلب المحلي والتدابير ذات الصلة تتضح، مما أدى إلى انتعاش معتدل في مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي. وبفضل برنامج استبدال السلع الاستهلاكية، باتت فعالية إدارة الطاقة الإنتاجية في بعض الصناعات واضحة، وتحسنت العلاقة بين العرض والطلب في بعض المجالات، مما أسفر عن انتعاش في أسعار المنتجات ذات الصلة. في عام 2025، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي، باستثناء الغذاء والطاقة، بنسبة 0.7% على أساس سنوي، بزيادة قدرها 0.2 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق. وعلى وجه التحديد، ارتفع بنسبة 1.2% في ديسمبر، وظل فوق 1% لأربعة أشهر متتالية. وبالتحديد، في عام 2025، ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية الصناعية، باستثناء الطاقة، بنسبة 1.1%، مع ارتفاع الأجهزة المنزلية وأدوات الاتصال بنسبة 1.8% و0.6% على التوالي. وانخفضت انخفاضات أسعار المركبات التي تعمل بالبنزين ومركبات الطاقة الجديدة بشكل ملحوظ. وحافظت أسعار الخدمات على اتجاه تصاعدي معتدل، حيث ارتفعت بنسبة 0.5% خلال العام.

ثالثًا، تتراكم العوامل الإيجابية التي تدفع نحو انتعاش معتدل في مؤشر أسعار المستهلك. فمن منظور أساسي، ومع التنفيذ الفعال للإجراءات الخاصة الرامية إلى تعزيز الاستهلاك، ولا سيما تطبيق التدابير التدريجية المتتالية، مثل حزمة السياسات المالية والضريبية لدعم الطلب المحلي، يُتوقع أن يتوسع طلب المستهلكين تدريجيًا، مما يُرسي أساسًا لاستقرار الأسعار. وفي ديسمبر، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.8% على أساس سنوي، وهو أعلى

NO.78, JIANGUO ROAD, CHAOYANG DISTRICT, BEIJING, CHINA. CODE: 100025
MOBILE: 0086-13321156685 / 13522929888 TEL: 85800530 FAX: 82841386
info@arabsino.com http://www.arabsino.com

ارتفاع منذ مارس 2023. وسيساهم ازدياد استهلاك المواد الغذائية خلال عطلة رأس السنة الميلادية، إلى جانب النشاط في استهلاك الخدمات، مثل تناول الطعام في المطاعم، وزيارة الأقارب والأصدقاء، والسياحة، واقتراب عطلة عيد الربيع التي تستمر تسعة أيام، في دفع الانتعاش الموسمي لمؤشر أسعار المستهلك. وتشير المعلومات الأولية إلى أن أسعار الفاكهة الطازجة وتذاكر الطيران والسياحة وغيرها من السلع والخدمات ظلت مستقرة بشكل عام مع ارتفاعات طفيفة منذ يناير. ومن منظور دعم السياسات، سيستمر وضوح فعالية التنظيم الذاتي للصناعة والتحكم في الطاقة الإنتاجية. وسيكون تعزيز التحكم في الطاقة الإنتاجية في الصناعات الرئيسية هذا العام، وتحسين معايير وجودة المنتجات، مفيدًا لانتعاش الأسعار.

بشكل عام، يُسهم تعزيز انتعاش معقول للأسعار في زيادة دخل الشركات والمقيمين، فضلاً عن استقرار توقعات السوق. ومن الضروري مواصلة الاستفادة من التأثيرات المتكاملة للسياسات الاقتصادية الكلية، وتوسيع الإنفاق الاستهلاكي، وتنظيم المنافسة في السوق، ومعالجة اختلالات العرض والطلب بفعالية لتعزيز انتعاش معقول للأسعار.شكرًا لكم!

شو شياولي: تفضلوا بطرح أسئلتكم.

لقد رفع العديد من الصحفيين أيديهم. ونظرًا لضيق الوقت، نكتفي بسؤالين وشكراً " .

مراسل موقع:Zhonghong.com : تُعدّ فترة الخطة الخمسية الرابعة عشرة فترةً حاسمةً لانتقال بلادي نحو التنمية عالية الجودة. ما هي الإنجازات والتقدمات الجديدة التي حققتها بلادي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ وما هي آفاق التنمية خلال فترة الخطة الخمسية الخامسة عشرة؟ شكرًا لكم.

كانغ يي" شكرًا لكم على سؤالكم. بالفعل، كانت مسيرة التنمية في بلادي خلال فترة الخطة الخمسية الرابعة عشرة استثنائيةً وغير مسبوقة. واجهنا الصعوبات بشجاعةٍ ومضينا قدمًا، واستجبنا بفعاليةٍ لسلسلةٍ من المخاطر والتحديات الكبرى، وحققنا إنجازاتٍ جديدةً وهامةً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتجلى ذلك تحديدًا في الجوانب التالية:

أولًا، حققت التنمية الاقتصادية قفزةً نوعيةً جديدة. خلال فترة الخطة الخمسية الرابعة عشرة، نما اقتصاد بلادي بمعدل سنوي متوسط قدره 5.4%، متجاوزًا بذلك المتوسط العالمي بكثير، ومواصلًا ريادته بين الاقتصادات الكبرى في العالم، ومساهمًا رئيسيًا في النمو الاقتصادي العالمي. وكما ذكرنا سابقًا، تجاوز إجمالي الناتج الاقتصادي أربعة عتبات، متجاوزًا 140 تريليون يوان. وبحساب متوسط سعر الصرف السنوي، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلادي من 10,632 دولارًا أمريكيًا في عام 2020 إلى 13,953 دولارًا أمريكيًا في عام 2025، متجاوزًا 13,000 دولار أمريكي لثلاث سنوات متتالية.

ثانيًا، تحققت إنجازات جديدة في التنمية القائمة على الابتكار. فخلال فترة الخطة الخمسية الرابعة عشرة، نما إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في الصين بمعدل سنوي متوسط قدره 10%، حيث بلغ الإنفاق على البحوث الأساسية 7.08% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، وهو رقم قياسي. احتلت بلادي المرتبة الأولى عالميًا لثلاث سنوات متتالية في عدد أفضل 100 تجمع ابتكاري في مجال العلوم والتكنولوجيا. كما أصدر المكتب الوطني للإحصاء مؤشرًا للابتكار. في عام 2024، ارتفع مؤشر الابتكار في الصين بنسبة 25.5% مقارنةً بعام 2020، مع ارتفاع كل من مؤشر بيئة الابتكار ومؤشر مخرجات الابتكار بنسبة 33.8%. وبلغت القيمة المضافة للاقتصادات "الجديدة الثلاثة" (التقنيات الجديدة، ونماذج الأعمال الجديدة، والصناعات الجديدة) 18% من الناتج المحلي الإجمالي؛ بينما بلغت القيمة المضافة للصناعات كثيفة براءات الاختراع 13.38% من الناتج المحلي الإجمالي. تشهد تقنيات المعلومات من الجيل الجديد، مثل الذكاء الاصطناعي، ازدهارًا ملحوظًا، ويتعمق تكامل البيانات الرقمية والمادية. وقد ارتفعت نسبة استخدام أجهزة الحاسوب والاتصالات والمعدات الإلكترونية في عمليات الإنتاج في الشركات بنحو نقطة مئوية واحدة، وهي زيادة أعلى بكثير مما كانت عليه خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة عشرة. في عام ٢٠٢٤، بلغت القيمة المضافة للاقتصاد الرقمي في بلادي ٣٣.١٪ من الناتج المحلي

الإجمالي، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعات الرقمية الأساسية ١٠.٥٪.

ثالثًا، اتُخذت خطوات جديدة في مجال الإصلاح والانفتاح. فخلال فترة الخطة الخمسية الرابعة عشرة، تعمّق بناء سوق وطنية موحدة، وجرى تحسين بيئة الأعمال باستمرار، وخُفّضت قائمة القيود المفروضة على دخول السوق إلى ١٠٦ بنود. وقد أقرّت الجلسة العامة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في دورتها العشرين أكثر من ٣٠٠ إجراء إصلاحي، كما وضعت الجلسة العامة الرابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في دورتها العشرين ترتيبات لمزيد من تعميق الإصلاحات بشكل شامل، مع استمرار تقدّم الإصلاحات من حيث النطاق والعمق. استمر انفتاح بلادي على أعلى المستويات في التوسع، وتعمقت مبادرة الحزام والطريق وأصبحت أكثر جدوى، وتسارع بناء المناطق التجارية الحرة، وتم إلغاء القيود المفروضة على دخول الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع التصنيع بشكل كامل، وصدرت نسخة جديدة من دليل الصناعات المشجعة للاستثمار الأجنبي، واستمرت "القيمة المضافة" للانفتاح المؤسسي في الارتفاع. وخلال الفترة من 2021 إلى 2025، نما إجمالي حجم واردات وصادرات بلادي بمعدل سنوي متوسط يزيد عن 7%، مع ارتفاع نسبة الواردات والصادرات إلى الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق إلى 51.9%.

رابعًا، يشهد التحول الأخضر تحولًا جذريًا. خلال فترة الخطة الخمسية الرابعة عشرة، أنشأت بلادي أكبر وأسرع نظام للطاقة المتجددة في العالم، حيث ارتفعت حصة استهلاك الطاقة غير الأحفورية من 16% عام 2020 إلى أكثر من 20% عام 2025. واستمر انخفاض استهلاك الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل الصين من أسرع الدول انخفاضًا في كثافة استهلاك الطاقة على مستوى العالم. كما تم إنشاء أكبر وأكمل سلسلة توريد في العالم للطاقة الجديدة، حيث نما إنتاج المنتجات الخضراء، مثل الخلايا الشمسية وتوربينات الرياح، بمعدل سنوي متوسط قدره 39.6% و31.3% على التوالي. وتجاوزت نسبة الغطاء الحرجي 25%، مما جعل الصين الدولة صاحبة أكبر وأسرع نمو في الغطاء الأخضر على مستوى العالم.

خامسًا، تحققت إنجازات جديدة في تحسين سبل عيش الناس. فخلال فترة الخطة الخمسية الرابعة عشرة، ظل عدد الوظائف الحضرية المستحدثة مستقرًا عند أكثر من 12 مليون وظيفة سنويًا، مع استقرار وضع التوظيف العام. ارتفع متوسط دخل الفرد المتاح للإنفاق في جميع أنحاء البلاد بمعدل سنوي متوسط قدره 5.4% بالقيمة الحقيقية، بما يتماشى مع النمو الاقتصادي. وقد تعززت الإنجازات في مجال الحد من الفقر وتوسعت، مع استمرار نمو دخل الفرد المتاح للإنفاق في المناطق الريفية الفقيرة بوتيرة سريعة. كما تم تعزيز أكبر نظام تعليمي وصحي وتأمين اجتماعي في العالم بشكل مستمر، حيث بلغ مستوى التغطية التعليمية على جميع المستويات أو تجاوزه متوسط مستوى الدول ذات الدخل المتوسط والعالي. وبحلول عام 2025، سيرتفع متوسط سنوات الدراسة للفئة العمرية من 16 إلى 59 عامًا إلى 11.3 عامًا. وستزدهر المشاريع الاجتماعية كالثقافة والسياحة والرياضة، مما يثري الحياة الروحية والثقافية للأفراد. وفي عام 2024، بلغت القيمة المضافة للثقافة والصناعات المرتبطة بها والسياحة والصناعات المرتبطة بها 4.61% و4.35% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

سادسًا، سيُحرز تقدم جديد في مجال الأمن. خلال فترة الخطة الخمسية الرابعة عشرة، ستواصل قدرة بلادي الإنتاجية الشاملة للحبوب تحسنها، حيث سيرتفع إجمالي إنتاج الحبوب من 1.37 تريليون جين في عام 2021 إلى 1.43 تريليون جين في عام 2025، مما يضمن للشعب الصيني الاكتفاء الذاتي من الغذاء. وقد أنشأت بلادي نظامًا متنوعًا لإمدادات الطاقة، مع نمو إجمالي إنتاج الطاقة الأولية بمعدل سنوي متوسط قدره 5%. وسيتحسن مستوى مرونة وأمان سلاسل الصناعة والإمداد بشكل مطرد، مع نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية بمعدل سنوي متوسط قدره 5.5%. وسيستمر معدل توطين تصنيع المعدات في الارتفاع، حيث يمثل التصنيع المحلي أكثر من 95% من إجمالي إمدادات الآلات الكهربائية ومعدات النقل.

"

ما يبدو عاديًا هو في الواقع استثنائي، وما يبدو سهلًا غالبًا ما يكون في الواقع صعبًا." لقد تحققت الإنجازات

NO.78, JIANGUO ROAD, CHAOYANG DISTRICT, BEIJING, CHINA. CODE: 100025
MOBILE: 0086-13321156685 / 13522929888 TEL: 85800530 FAX: 82841386
info@arabsino.com http://www.arabsino.com

الهامة التي حققتها بلادي خلال فترة الخطة الخمسية الرابعة عشرة من خلال الاستجابة الفعالة للوضع الدولي المعقد، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، والتحديث الصناعي، والعملية الشاقة لتحويل محركات النمو، والتغلب بنجاح على مختلف المخاطر والتحديات. وقد تحققت هذه الإنجازات بشق الأنفس وبصعوبة بالغة. ويكمن السبب الرئيسي وراء هذه الإنجازات الهامة في قيادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بقيادة الرفيق شي جين بينغ، وفي التوجيه العلمي لفكر شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد. وخلال فترة الخطة الخمسية الخامسة عشرة، واجهت بيئة التنمية في بلادي تغيرات عميقة ومعقدة، إلا أن الاتجاه الأساسي للنمو الاقتصادي طويل الأجل لبلادي ظل ثابتاً. وقد برزت مزايا نظامنا وسوقنا ونظامنا الصناعي ومواردنا البشرية بشكل أكبر، وتعزز زخم التنمية القائمة على الابتكار، وتعمقت الإصلاحات والانفتاح، مما دعم تحقيق إنجازات جديدة في التنمية عالية الجودة لبلادي. طالما حافظنا على تركيزنا الاستراتيجي، وتكيّفنا بفعالية مع التغييرات، وركزنا على إدارة شؤوننا بكفاءة، فسنتمكن بلا شك من مواصلة رسم ملامح جديدة للتحديث على النمط الصيني.شكرًا لكم!"

مراسل الأخبار الاقتصادية اليومية: في عام 2025، طبّقت بلادي سلسلة من السياسات الاقتصادية الكلية الأكثر فعالية واستباقية، بما في ذلك دعم بناء مشاريع البنية التحتية الرئيسية وبرنامج استبدال السلع الاستهلاكية القديمة. هل يمكنكم إطلاعنا على مدى فعالية هذه السياسات الاقتصادية الكلية؟ وما هو دورها في تعزيز التنمية الاقتصادية المستقرة والصحية؟ شكرًا لكم .

كانغ يي" شكرًا لسؤالك. في عام 2025، سارعت جميع المناطق والدوائر بتنفيذ سياسات اقتصادية كلية أكثر فعالية واستباقية، ونفّذت السياسات القائمة بفعالية، وبادرت بقوة إلى إدخال سياسات جديدة لتحقيق الاستقرار في التوظيف والأعمال والأسواق والتوقعات. وقد ضمن ذلك بشكل فعّال استقرار الاقتصاد ونجاحه، ووفر دعمًا قويًا لتحقيق الأهداف والمهام الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طوال العام. وتتجلى الفعالية في الجوانب التالية:

أولًا، تعزيز استقرار الاقتصاد. في عام 2025، عززت بلادي الرقابة الاقتصادية الكلية وحسّنتها، وأصدرت "مجموعة من التدابير لتحقيق استقرار التوظيف، واستقرار الاقتصاد، وتعزيز التنمية عالية الجودة". وقد أحسنت استخدام سندات الخزانة الخاصة طويلة الأجل، وسندات الحكومات المحلية الخاصة، واستثمارات الميزانية الحكومية المركزية، وكثّفت ووسّعت نطاق تنفيذ سياستين جديدتين (البنية التحتية الجديدة والتوسع الحضري الجديد)، وزادت من وتيرة تنفيذ مشروعين رئيسيين، واستفادت من أدوات مالية جديدة قائمة على السياسات، مما ساهم بفعالية في التخفيف من الضغوط الاقتصادية السلبية وضمان تحقيق الأهداف السنوية بسلاسة. ارتفعت مبيعات التجزئة لست فئات من السلع المرتبطة ببرنامج الاستبدال بنسبة 4.1% على أساس سنوي، أي أسرع بنقطتين مئويتين من العام السابق، مساهمةً بنسبة 0.6 نقطة مئوية في نمو إجمالي مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية؛ كما ارتفع الاستثمار في المعدات والأدوات بنسبة 11.8%، مساهماً بنسبة 1.8 نقطة مئوية في نمو الاستثمار.

ثانياً، عززت البلاد التحسين الهيكلي والتطوير. مع تعزيز النمو الاقتصادي المستقر، أولت السياسات الكلية اهتمامًا أكبر بتعزيز التنمية عالية الجودة. في عام 2025، أصدرت تسع وزارات تحديدًا "مجموعة من التدابير السياسية لتوسيع استهلاك الخدمات"، مما ساهم في زيادة استهلاك الخدمات وإطلاق إمكاناتها. في عام 2025، ارتفعت مبيعات التجزئة للخدمات بنسبة 5.5% على أساس سنوي، مع انتعاش معدل النمو التراكمي لأربعة أشهر متتالية منذ سبتمبر. وقد ساهمت سياسة استبدال السلع الاستهلاكية في زيادة دخول السلع الاستهلاكية المعمرة عالية الجودة إلى حياة السكان، حيث اكتسبت الأجهزة المنزلية عالية الكفاءة ومنتجات المنازل الذكية شعبية متزايدة. وفي استبدال المنتجات الرقمية، شكلت الطرازات المتوسطة إلى الراقية نسبة كبيرة. وبحلول نهاية عام 2025، بلغ عدد السيارات

الخاصة لكل 100 أسرة في بلدي 52.9 سيارة، بزيادة قدرها 1.7 سيارة عن نهاية العام السابق. وقد ساهمت سياسات تجديد المعدات واسعة النطاق في تسريع التحديث الصناعي، مما أدى إلى نمو سريع في الصناعات ذات الصلة. في عام 2025، ارتفعت القيمة المضافة لقطاع تصنيع المعدات الذي يتجاوز الحجم المحدد بنسبة 9.2% على أساس سنوي، أي بزيادة قدرها 1.5 نقطة مئوية عن العام السابق، لتصل حصته إلى 36.8.%

ثالثًا، تم تطوير وتعزيز محركات جديدة للتنمية. وقد ساهم التكامل العميق بين الابتكار التكنولوجي والابتكار الصناعي، والترويج المكثف لمبادرة "الذكاء الاصطناعي+"، والتطور السريع وتطبيق نتائج الابتكار الصناعي، وتنمية وتوسيع الصناعات الناشئة والمستقبلية، في ضخّ طاقة حيوية في النمو الاقتصادي المستقر. في عام 2025، ارتفعت القيمة المضافة لقطاعي تصنيع المركبات الجوية الذكية بدون طيار وتصنيع معدات المركبات الذكية التي تتجاوز الحجم المحدد بنسبة 57% و26.2% على التوالي، بينما ارتفعت القيمة المضافة لقطاعي تصنيع الدوائر المتكاملة وتصنيع الأجهزة الكهروضوئية بنسبة 26.7% و18.8% على التوالي. ويتزايد عدد الشركات الصينية التي تتخصص في مجالات جديدة مثل نماذج البيانات الضخمة للذكاء الاصطناعي، وتقنية الكم، والذكاء المجسد.

رابعًا، تعزيز تحسين الدورة الاقتصادية. لقد ساهم تعميق بناء سوق وطنية موحدة وتحسين نظام المنافسة السوقية في توفير ظروف مواتية لانتعاش معقول في الأسعار وتحسين أرباح الشركات. في ديسمبر، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 1.2% على أساس سنوي، وتقلص الانخفاض السنوي في مؤشر أسعار المنتجين، وارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 50.1%. ومن يناير إلى نوفمبر، زادت أرباح الشركات الصناعية التي تتجاوز الحجم المحدد بنسبة 5.0%، مقارنة بانخفاض قدره 4.6% في الفترة نفسها من العام الماضي.شكرًا لكم!

شو شياو لي:

شكرًا للمقدمين ولجميع الصحفيين. بهذا نختتم المؤتمر الصحفي لهذا اليوم. إلى اللقاء!